مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التطور والتأثير للمصارف الافتراضية الجديدة: ريادة مستقبل الخدمات المصرفية

مراد هادي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

ترجمة: ميلاد النوفلي

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

التطور والتأثير للمصارف الافتراضية الجديدة: ريادة مستقبل الخدمات المصرفية

مراد هادي*

الخلاصة:

المصارف الافتراضية، وهي نوع جديد ومبتكر من المؤسسات المالية العاملة بدون فروع مادية، قد غيرت المشهد المصرفي في العالم. يتعمق هذا المقال في البدايات، طريقة العمل، الأطر التنظيمية، والتحديات التي تحيط بهذه الكيانات الرقمية.

مقدمة:

ظهور المصارف الافتراضية يشير إلى تحول جذري في نموذج المصارف التقليدية. هذه المؤسسات، التي تخلو من المقرات المادية، تستفيد من المنصات الرقمية لتقديم الخدمات المالية بكفاءة. تجد رحلة المصارف الافتراضية جذورها في تقارب التطورات التكنولوجية، وتغير سلوكيات المستهلكين، وتوجه عالمي نحو التحول الرقمي في الخدمات المالية.

المصارف الجديدة (Neobanks)، المعروفة أيضاً بالمصارف الرقمية أو المصارف الافتراضية الكلية عبر الإنترنت، قدمت وجهاً جديداً لهيكل المصارف التقليدية. هذه الكيانات، المميزة بطبيعتها المرنة ومنصاتها السحابية، صُممت أساساً لتلبية احتياجات العالم السريع الوتيرة حيث تعد الحركية والراحة أموراً ذات أهمية قصوى. هذه المصارف، التي تصطف في الطليعة الرقمية، تقدم مزيجاً فريداً من الابتكار وسهولة الاستخدام، والتي أصبحت بديلاً مفضلاً للمصارف التقليدية (Stoughton & Zechner, 2007).

الأصل والتطور على نطاق عالمي

يمكن تتبع نشأة المصارف الافتراضية إلى أواخر القرن العشرين، حيث قامت مصارف رائدة مثل (First Network Bank Security) في الولايات المتحدة (1995) و (First Direct) في المملكة المتحدة (1989) بوضع الأساس. بدأت هذه الكيانات في تقديم خدمات المصارف عبر الإنترنت، مقدمةً للعملاء مفهوم إجراء المعاملات المالية من خلال الإنترنت.

*باحث.

ومع تقدمنا إلى القرن الحادي والعشرين، أدى انتشار الهواتف الذكية، والإنترنت عالي السرعة، وبروتوكولات الأمن السيبراني المحسنة، إلى تسريع نمو المصارف الافتراضية. دول مثل سنغافورة، وهونج كونج، والصين، اعتنقت هذا التَوَجُه، الأمر الذي أدى إلى تهيئة بيئة مواتية للإبداع المصرفي الافتراضي. والجدير بالذكر أن سلطة النقد في سنغافورة أصدرت تراخيص للمصارف الرقمية فقط، مما حفز المنافسة والابتكار في هذا القطاع.

من أمثلة المصارف الافتراضية الناجحة عالمياً بنك (Ally في الولايات المتحدة)، و(N26 في أوروبا)، و(WeBank في الصين)، و(KakaoBank في كوريا الجنوبية)، حيث يقدم كل منها حلولاً رقمية مصممة خصيصاً لفئات السوق المحددة.

آلية التشغيل:

في صميم عملياتها، تعتبر المصارف الجديدة مقدمي خدمات مالية رقمية. الهدف الرئيسي يظل ضمان إجراء المعاملات عبر الإنترنت بسلاسة وبتكاليف منخفضة وحلول مالية مبتكرة. تعمل هذه المصارف بدون هيكل تقليدي، وتستفيد من التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وأتمتة العمليات الروبوتية، وتعلم الآلة (Machine Learning)، والبلوكتشين (Blockchain) (Fernandes, Ferreira & Raposo, 2013).

تعمل المصارف الافتراضية حصرياً من خلال القنوات الرقمية، وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات مثل فتح الحسابات، والمدفوعات، والقروض، ومنتجات الاستثمار من خلال تطبيقات الجوال أو مواقع الكترونية على الإنترنت. باستخدام الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة وتحليلات البيانات، تقوم هذه المصارف بتخصيص تجارب العملاء، وتبسيط العمليات، وتخفيف المخاطر من خلال تدابير أمن سيبراني قوية.

عند مناقشة نماذج المصارف، غالباً ما تتداخل مصطلحات مثل المصارف الافتراضية، والمصارف الرقمية، ومختلف الأوصاف الأخرى، ولكنها قد تشمل أيضاً نهجاً مختلفاً قليلاً في مجال الخدمات المصرفية. فيما يلي بعض الجوانب والاختلافات بين هذه النماذج:

المصارف الافتراضية:

- هيكل التشغيل: تعمل المصارف الافتراضية بالكامل عبر الإنترنت، بدون فروع مادية. تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية من خلال المنصات الرقمية.
- التفاعل مع العملاء: يتم إجراء المعاملات، وفتح الحسابات، وطلبات القروض، ودعم العملاء عبر الإنترنت أو عبر تطبيقات الجوال.
- الأمثلة: تشمل المصارف الافتراضية البحتة (N26)، و(WeBank)، و(Chime)، وغيرها.

المصارف الرقمية:

- التحول الرقمي: تستخدم المصارف الرقمية التكنولوجيا لتبسيط العمليات وتحسين تجربة العملاء، ولكن قد تعمل أو لا تعمل بدون فروع مادية.
- النماذج الهجينة: بعض المصارف الرقمية لديها مزيج من الخدمات الإلكترونية والفروع المادية لبعض الوظائف.
- الأمثلة: تقع مصارف مثل (Ally) و(Simple) غالباً في هذه الفئة، حيث تقدم خدمات رقمية قوية، ولكن قد يكون لديها مواقع مادية محدودة أو شراكات لخدمات معينة.

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:

- المصطلح العام: تشير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت إلى الخدمات المصرفية المتاحة عبر الإنترنت، وتغطي كلاً من المصارف الافتراضية والخدمات الرقمية التي تقدمها المصارف التقليدية.
- المصارف القائمة: تقدم المصارف التقليدية أيضاً خدمات مصرفية عبر الإنترنت، مما يتيح للعملاء إجراء المعاملات رقمياً، دون أن تكون كيانات افتراضية أو رقمية بالكامل.

المصارف الجديدة أو المصارف المتحدية:

- التركيز على الابتكار: تُركز هذه المصارف، سواء كانت افتراضية أو رقمية، على الابتكار والتصميم المركز على المستخدم، وغالباً ما تستهدف أسواقاً متخصصة.
- التحدي: تتحدى هذه المصارف نماذج المصارف التقليدية من خلال تقديم ميزات فريدة، غالباً ما تركز على تجارب المستخدم المتميزة، والرسوم المنخفضة، أو الخدمات المتخصصة.
- الأمثلة: تعتبر مصارف مثل (Monzo)، و(Revolut)، و(Varo Money) من المصارف الجديدة (Neobanks) أو المصارف المتحدية (Challengers).

عوامل المؤثرة على المصارف الافتراضية/الرقمية:

عمليات مدفوعة بالتكنولوجيا:

- التأكيد على تكنولوجيا متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، وتحليل البيانات لتقديم خدمات مخصصة وكفاءة تشغيلية.

تجربة العملاء:

- إعطاء الأولوية لواجهات سهلة الاستخدام، وإمكانية الوصول على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، والمعاملات السريعة والخالية من المتاعب لتعزيز رضا العملاء.

الامتثال التنظيمي:

- يتطلب الوفاء بمعايير تنظيمية صارمة في كل سوق، والتي يمكن أن تختلف بشكل كبير وتتطلب تدابير أمنية وامتثالية قوية.

الاستثمار الرأسمالي:

- يتطلب استثمارات أولية كبيرة في البنية التحتية للتكنولوجيا والأمن والامتثال.

التسويق واكتساب العملاء:

- يعتمد على التسويق الرقمي، والعروض الترويجية المبتكرة، والمقترحات القيمة الفريدة والحفاظ على العملاء دون الحاجة إلى فروع مادية.

الشراكات والنظم البيئية:

- التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية أو شركات أخرى لتوسيع الخدمات أو إنشاء نظم بيئية تقدم حلولاً أكثر شمولية للعملاء.

فهم هذه الجوانب والفروق الدقيقة بين المصطلحات يساعد على تقدير النهج والتركيزات المختلفة داخل عالم الخدمات المصرفية الحديثة.

جدول مقارنة يوضح الاختلافات بين المصارف **الافتراضية**، المصارف **الرقمية**، والمصارف **التقليدية في جوانب مختلفة:**

الجوانب	المصارف الافتراضية	المصارف الرقمية	المصارف التقليدية
الهيكل التشغيلي	تعمل حصرياً عبر الإنترنت	مزيج من العمليات الإلكترونية والفروع الفعلية	تعمل من خلال فروع مادية
التفاعل مع العملاء	تفاعل رقمي بالكامل	بشكل أساسي رقمي مع خيارات التفاعل الشخصي	تفاعلات شخصية وإلكترونية
الابتكار والتكنولوجيا	تركيز على التكنولوجيا المتطورة	تستخدم التكنولوجيا لكن قد لا تكون متمركزة حولها بشكل تام	تستخدم التكنولوجية بدرجات متفاوتة
تجربة العميل	تركيز على تجربة رقمية سلسة	تهدف إلى تحسين التجربة الرقمية	مزيج من التجارب الشخصية والرقمية
الالتزام التنظيمي	قوانين أكثر صرامة؛ بسبب عدم وجود فروع فعلية	قوانين مشابهة مع بعض الاستثناءات	تلتزم باللوائح المعمول بها

الجوانب	المصارف الافتراضية	المصارف الرقمية	المصارف التقليدية
الاستثمار الرأسمالي	استثمارات أولية أعلى مركزة على التكنولوجيا	استثمارات أقل في التكنولوجيا في البداية	صيانة البنية التحتية المادية
الاستراتيجية السوقية	تستهدف أسواق معينة بالابتكار	توازن بين الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة	التكيف من خلال دمج الخدمات الرقمية

يساعد هذا الجدول في تصور السمات والأساليب المميزة لكل نموذج مصرفي، ويعرض كيفية تلبية التفضيلات المختلفة وقطاعات السوق داخل الصناعة المالية. كما يساعد فهم هذه الاختلافات في تقييم نقاط القوة والقيود لكل نموذج مصرفي، مما يُمكن من تلبية تفضيلات العملاء واحتياجاتهم المتنوعة في المشهد المالي المتطور.

الرؤية التنظيمية:

المنظر التنظيمي للمصارف الجديدة (Neobanks) لا يزال قيد التشكيل، والذي يختلف بشكل كبير عن البيئة التنظيمية الصارمة التي تعمل فيها المصارف التقليدية. يُطلب من المصارف الجديدة الحصول على ترخيص للعمل بشكل قانوني، وتُراقَب عملياتهم، بما في ذلك المعاملات وأسعار الفائدة وعلاقات العملاء، من قبل هيئات تنظيمية مثل السلطة الرقابية الاحتياطية وهيئة الرقابة المالية (FCA) (Bátiz-Lazo, & Wood, 2002).

تكافح الهيئات التنظيمية في الاقتصادات المتقدمة لتكييف الأطر العملية لاستيعاب المصارف الافتراضية، مع ضمان حماية المستهلك واستقرار النظام المالي والمنافسة العادلة. قدمت دول مثل المملكة المتحدة وسنغافورة تراخيص محددة للمصارف الرقمية فقط، مع فرض متطلبات صارمة تتعلق بالتكوين الرأسمالي، وإدارة المخاطر، والمرونة التشغيلية.

يختلف المشهد التنظيمي المحيط بالمصارف الافتراضية بشكل كبير عبر المناطق المختلفة، مما يعكس نهجاً متنوعاً لتشجيع الابتكار مع ضمان استقرار النظام المالي وحماية المستهلك. إليكم استكشافاً أكثر تفصيلاً:

منطقة آسيا والمحيط الهادئ:

هونج كونج

- قدمت هيئة النقد في هونج كونج (HKMA) نظاماً مصرفياً جديداً في عام 2019، حيث قدمت تراخيص خاصة للمصارف الافتراضية. هذه التراخيص تضع معايير صارمة لرأس المال والأمن السيبراني وجاهزية العمليات.

- المصارف الافتراضية مثل (ZA Bank) و(WeLab) حصلت على هذه التراخيص، وتعمل فقط عبر منصات رقمية.

سنغافورة

- قدمت هيئة النقد والتنظيم المالي في سنغافورة (MAS) إطار تراخيص المصارف الرقمية في عام 2020، مما يتيح إصدار نوعين من التراخيص: تراخيص المصارف الرقمية الكاملة وتراخيص المصارف الرقمية الجملة.

- تفرض هذه التراخيص متطلبات رأس مال صارمة ومعايير حوكمة، مع تعزيز المنافسة والابتكار مع ضمان الاستقرار المالي.

الصين

- شهدت الصين ظهور المصارف الافتراضية مثل (WeBank) و(MYbank)، والتي تعمل بموجب أطُر تنظيمية تشجع على الابتكار في الخدمات المالية.

- غالباً ما تتعاون هذه المصارف مع شركات تكنولوجيا معترف بها، وتعمل وفقاً للإرشادات التي وضعتها هيئات تنظيمية مثل الهيئة الصينية للرقابة على المصارف والتأمين (CBIRC).

أوروبا:

المملكة المتحدة

- قامت هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة (FCA) بتيسير ارتفاع المصارف المتحدية

من خلال تقديم الدعم التنظيمي وبيئات الاختبار التجريبية لاختبار الخدمات المالية الابتكارية.

- ازدهرت مؤسسات مثل (Monzo) و(Starling Bank) و(Revolut) في هذا البيئة، مع التركيز على تجارب رقمية موجهة للمستخدم.

الاتحاد الأوروبي

- يعمل الاتحاد الأوروبي وفقاً لإطار تنظيمي موحد، مما يتيح للمصارف الرقمية الحصول على تراخيص من السلطات الوطنية المعنية مع الالتزام بلوائح عامة مثل التوجيه المنقح لخدمات الدفع (PSD2) ولائحة حماية البيانات العامة (GDPR).

- تعمل المصارف مثل (N26) و(Bunq) عبر عدة دول في الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال الاستفادة من الإطار التنظيمي الموحد للتوسع.

أمريكا الشمالية:

الولايات المتحدة

- في الولايات المتحدة، المنظر التنظيمي يشمل الامتثال للوائح فيدرالية ولوائح الولايات، مما يؤدي إلى بيئة متشظية.

- مكتب مراقبة العملة (OCC) في الولايات المتحدة يقدم رؤى متخصصة مثل الرخصة الوطنية للبنك ذي الغرض الخاص لشركات التكنولوجيا المالية، بهدف تبسيط التنظيمات للمصارف الرقمية.

الشرق الأوسط

الشرق الأوسط شهد أيضاً تطورات في مجال المصارف الرقمية تطورات ملحوظة، مع إنشاء أطُر تنظيمية للمصارف الافتراضية.

الإمارات العربية المتحدة

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة، وبخاصة في إمارة دبي، كانت في طليعة دعم الابتكار

في الخدمات المالية، بما في ذلك المصارف الرقمية. أدخل مركز دبي المالي الدولي (DIFC) تنظيمات وأطر عمل تسهم في مبادرات التكنولوجيا المالية والمصارف الرقمية. يمتلك مركز دبي المالي الدولي (DIFC) سلطته التنظيمية الخاصة، وهي هيئة دبي للخدمات المالية (DFSA)، التي أدت دوراً فعالاً في تمكين شركات التكنولوجيا المالية، بما في ذلك البنوك الافتراضية، من العمل داخل مركز دبي المالي الدولي (DIFC).

مبادرات تنظيمية:

- رخصة اختبار الابتكار (ITL): أدخلت هيئة دبي للخدمات المالية (DFSA) رخصة اختبار الابتكار، التي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية، بما في ذلك المصارف الرقمية، بتجربة منتجاتها وخدماتها المبتكرة ضمن بيئة مراقبة قبل الحصول على رخصة تشغيل كاملة.

- خلية التكنولوجيا المالية في مركز دبي المالي الدولي (DIFC): تدعم هذه المبادرة الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، بما في ذلك المصارف الرقمية، من خلال توفير الإرشاد وفرص التواصل، والوصول إلى النظام البيئي لمركز دبي المالي الدولي (DIFC).

المملكة العربية السعودية

تعترف المملكة العربية السعودية، في إطار سعيها لتحقيق رؤية 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد، بأهمية التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية. قام البنك المركزي السعودي (SAMA) باتخاذ خطوات استباقية لتعزيز مبادرات المصارف الرقمية وابتكار التكنولوجيا المالية.

التدابير التنظيمية:

- إنشاء بيئة للتجربة التكنولوجيا المالية: قام البنك المركزي السعودي (SAMA) لتجربة التكنولوجيا المالية، والذي يسمح للشركات في مجال التكنولوجيا المالية، بما في ذلك المصارف الافتراضية، بتجربة منتجاتهم وخدماتهم في بيئة تكنولوجيا مُراقبة. يضمن هذا النهج الالتزام باللوائح، ويشجع على الابتكار.

- إطار ترخيص التكنولوجيا المالية: يعكف البنك المركزي السعودي (SAMA) على

تطوير إطار ترخيص مُصمم خصيصاً للشركات في مجال التكنولوجيا المالية. تخلق هذه المبادرة بيئة مواتية لتشغيل المصارف الرقمية داخل المملكة العربية السعودية.

أبرز المنظمين والتجارب

لمزيد من التفصيل في تنظيم حقبة المصارف الجديدة، يمكننا النظر بعمق في النهج التنظيمي واللوائح الخاصة التي أدخلتها سلطة النقد في سنغافورة (MAS) وهيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة (FCA) على التوالي، للمصارف الرقمية والمصارف الافتراضية:

سلطة النقد في سنغافورة (MAS):

1. رخصة المصارف الرقمية:

- النهج: أدخلت سلطة النقد في سنغافورة (MAS) نظام ترخيص محدد للمصارف الرقمية، يختلف عن تراخيص المصارف التقليدية. يهدف هذا النهج إلى تشجيع الجهات الجديدة، بما في ذلك الفاعلين غير البنكيين، على المشاركة في مجال المصارف الرقمية.
- أركان التنظيم:
  - معايير أهلية صارمة: تحدد سلطة النقد في سنغافورة (MAS) معايير أهلية صارمة، تشمل رأس المال المدفوع الأدنى، والسجل التتبعي، والقدرة على تلبية المتطلبات التنظيمية المستمرة.
  - إدارة المخاطر: التركيز على ممارسات إدارة المخاطر القوية، خاصةً في مجالات مثل الأمن السيبراني والمخاطر التشغيلية.
  - التركيز على الابتكار: تشجيع الابتكار في الخدمات المالية لتحسين تجربة العملاء.

2. أنواع مختلفة من التراخيص:

- النهج: تصدر سلطة النقد في سنغافورة (MAS) نوعين من تراخيص المصارف الرقمية – رخصة البنك الكاملة ورخصة البنك الجملة. تم تصميم هذه التراخيص لتلبية نماذج الأعمال المختلفة وشرائح العملاء.

- أركان التنظيم:

○ الترخيص المتمايز: تراخيص مصممة لنماذج أعمال مختلفة، لضمان تنوع خدمات المصارف الرقمية التي تلبي الاحتياجات المتنوعة.

○ تجزئة السوق: تسهيل دخول المصارف الرقمية التي تستهدف العملاء التجزئة (رخصة البنك الكاملة) وتلك التي تركز على شرائح محددة مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة (رخصة البنك الجملة).

3. المرونة التنظيمية:

- النهج: توفر سلطة النقد في سنغافورة (MAS) درجة من المرونة التنظيمية، مما يسمح للمصارف الرقمية بالتكيف مع الظروف السوقية المتغيرة.

- أركان التنظيم:

○ القابلية للتكيف: تعترف بالحاجة إلى المرونة التنظيمية للسماح بالابتكار والتكيف في مناظر رقمية متطورة بسرعة.

هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة (FCA):

1. الحاضنة التنظيمية:

- النهج: تسمح الحاضنة التنظيمية لهيئة الرقابة المالية (FCA) لشركات التكنولوجيا المالية، بما في ذلك البنوك الجديدة، بتجربة المنتجات والخدمات المبتكرة في بيئة مُسيطر عليها. وهي تسهل التجريب مع ضمان الامتثال للمعايير التنظيمية.

- أركان تنظيمية:

○ بيئة الاختبار: توفر بيئة آمنة للمبتكرين لاختبار أفكارهم دون الحاجة إلى تفويض تنظيمي كامل.

○ التقديم التدريجي: يدعم تقديم الخدمات بشكل مرحلي، مع التركيز على الامتثال وتخفيف المخاطر.

2. مبادرات البنك المفتوح:

- النهج: تدعم هيئة الرقابة المالية بنشاط، وتنظم مبادرات البنك المفتوح، والتي تشجع على مشاركة البيانات والتوافق بين المؤسسات المالية.
- أركان تنظيمية:
  - معايير مشاركة البيانات: تحدد معايير لمشاركة البيانات بشكل آمن وموحد، مما يعزز المنافسة والابتكار.
  - تمكين المستهلك: يركز على تمكين المستهلكين من خلال منحهم السيطرة على بياناتهم المالية، مما يعزز المنافسة بين مقدمي الخدمة.

3. التركيز على حماية المستهلك:

- النهج: تؤكد هيئة الرقابة المالية على حماية المستهلك، مضمونةً أن المنتجات والخدمات المالية الجديدة تلتزم بالمعايير الضرورية قبل الوصول إلى السوق.
- أركان تنظيمية:
  - الامتثال القوي: مكرسة لضمان امتثال قوي وتوفير ضمانات للمستهلك في تصميم وتقديم المنتجات المالية.

التشابهات:

- الابتكار والمنافسة: يعطي كل من سلطة النقد في سنغافورة (MAS) وهيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة (FCA) في الأولوية لتعزيز الابتكار والمنافسة الصحية ضمن القطاع المالي.
- النهج المركز حول المستهلك: يهدف كلاهما إلى حماية مصالح المستهلك من خلال تدابير امتثال صارمة وإرشادات واضحة.

الاختلافات:

- نهج الترخيص: أدخلت سلطة النقد في سنغافورة (MAS) ترخيصاً محدداً للمصارف الرقمية، بينما يتضمن نهج هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة (FCA) حاضنة تنظيمية لاختبار الابتكارات.

- حجم ونطاق السوق: يركز إطار عمل سنغافورة على سوق أصغر، ولكنه يؤكد على التنافسية العالمية، بينما تشرف هيئة الرقابة المالية على سوق أكبر ذي تأثير دولي أوسع.

- مجالات التركيز: بينما يؤكد كلاهما على الابتكار وحماية المستهلك، تضع سلطة النقد في سنغافورة (MAS) تأكيداً صريحاً أكثر على إدارة المخاطر والجاهزية التشغيلية، بينما تركز هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة (FCA) على تعزيز مبادرات المصارف المفتوحة واختبار الابتكارات ضمن حاضنتها التنظيمية.

تبرز هذه النهج والأركان التنظيمية التزام كل من سلطة النقد في سنغافورة (MAS) وهيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة (FCA) بتحقيق التوازن بين الابتكار، التنافسية السوقية، وحماية المستهلك ضمن فضاء المصارف الرقمية.

التحديات:

إن إنشاء بنك افتراضي يُثير تحديات متعددة الأوجه. يتطلب الامتثال التنظيمي استثمارات رأسمالية كبيرة والالتزام بمعايير أمن السيبراني الصارمة. بناء ثقة العملاء دون وجود نقاط اتصال في العالم الواقعي يبقى عقبة، مما يستدعي استراتيجيات مبتكرة لاكتساب واحتفاظ العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تشتد المنافسة من المصارف الراسخة ومعوقات التكنولوجيا المالية التي تعمل على تكثيف منظر السوق، مما يستدعي التمييز والليونة.

يمكن اعتبار أهم التحديات في الامتثال التنظيمي على النحو التالي:

- متطلبات رأس المال: تلبية الحدود الدنيا لرأس المال يمكن أن يكون مُرهقاً بالنسبة للمشتركين الجدد، مما يستدعي استثمارات كبيرة.

- معايير الأمان السيبراني: يمثل الامتثال لبروتوكولات الأمان السيبراني الصارمة لحماية بيانات العملاء ومعاملاتهم تحدياً للبنوك الافتراضية.

- التكيف مع التنظيم: التنقل والالتزام باللوائح المتطورة في ظل التطور التكنولوجي السريع يتطلب الليونة والجهد المستمر للامتثال.

على المصارف الافتراضية أن تتنقل في هذه المناظر التنظيمية المتنوعة، وتحقيق التوازن بين الابتكار والامتثال لتثبيت نفسها كمؤسسات مالية موثوقة وآمنة. تعتمد البنوك الجديدة بشكل كبير على التكنولوجيات المبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي، التعلم الآلي، البلوكشين، ومنصات واجهة برمجة التطبيقات (API). يظهر تطبيق الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تقييمات المخاطر، كشف الاحتيال، خدمة العملاء، وتخصيص تجارب العملاء. من ناحية أخرى، يضمن البلوكشين الأمان التام للمعاملات (Crosman, 2015).

الاستنتاج:

يشير تطور المصارف الافتراضية إلى تحول محوري في صناعة المصارف، مجسدةً اندماج التكنولوجيا والمالية. على الرغم من استعدادها لنمو كبير، تواجه هذه الكيانات تحديات تنظيمية وتكنولوجية وتنافسية تتطلب استراتيجيات تكيفية وأكثر ابتكاراً. لا شك أن مستقبل المصارف يكمن في أيدي هذه المؤسسات الرقمية الرائدة.

مقارنةً بالمصارف التقليدية، تقدم المصارف الجديدة حلول بنكية أبسط وأسرع. غياب الهياكل المادية يعني تقليل التكاليف التشغيلية، مما يتيح لهذه المصارف تقديم أسعار فائدة تنافسية. ومع ذلك، تشترك المصارف الجديدة مع المصارف التقليدية في عبء مشترك من الثقة والاعتقاد، حيث يتعين على الأولى العمل بشكل أكبر على بناء الثقة؛ بسبب هيكلها الافتراضي فقط. في الوقت نفسه، تفتقر إلى اللمسة الشخصية والتفاعلات وجهاً لوجه التي تقدمها المصارف الكلاسيكية (Kahn, 2016).

يحمل مفهوم المصارف الجديدة المنسوج بين التكنولوجيا والخدمات المصرفية وعداً بعصر جديد في المالية. تقدم هذه المصارف منصة رشيقة وفعالة ومبتكرة قادرة على تخصيص الخدمات لتلبية الاحتياجات الفردية. ومع ذلك، يبقى التحدي في بناء الثقة وممارسات التنظيم الأكثر صرامة والتنافس مع المؤسسات المصرفية التقليدية ذات الجذور العميقة.

الوضع العراقي

بعد التحول الديمقراطي في العراق، صدر قانون جديد للبنك المركزي العراقي بموجب أمر تشريعي مرقم 56 لسنة 2004 بسلطة الائتلاف، بهدف الحفاظ على نظام مالي ثابت يعمل تحت المنافسة العادلة ويعزز التنمية المستدامة ويحقق فرص العمل والرخاء للشعب العراقي كما ورد في المادة 3 من القانون. كما خول هذا القانون البنك المركزي بتنظيم عمل المصارف وإصدار التراخيص والإشراف عليها في المادة 4/1/ط، واتخاذ الإجراءات المناسبة في إدارة المخاطر ومنع سوء استخدام النظام المالي. ولكن معظم التفاصيل التنظيمية للمصارف والشركات وأنظمة الدفع وردت في المواد 39 إلى 42، حيث ألزم البنك «بإيجاد طرق وتكنولوجيات جديدة للدفع» و «تصميم خطة لتطوير النظام الوطني للدفع في العراق وتعديلها دورياً.»

أما قانون المصارف، فتمت كتابته من جديد وصدر بموجب سلطة الائتلاف المرقم 94 لسنة 2004. وفي مواده 108، ركز هذا القانون على آليات التسجيل والترخيص والإشراف على المصارف، وخول بنك المركزي العراقي دون غيرها (هناك استثناءات للرقابة الأمنية والتفتيش القضائي وتبادل المعلومات تم منحها لحالات معينة) بالإشراف على العمل والعمليات المصرفية وتفتيش السجلات التي أجاز القانون بل شجع أن تكون الكترونية وتستخدم التكنولوجيات المعاصرة (مادة 38). كما أعطى «لهذه النسخ المصغرة نفس مفعول الأصل من حيث الإثبات»، وأجاز للبنك إصدار أنظمة تحدد متطلبات تلك النظم الإلكترونية. أوجب هذا القانون وجود فرق مركزي للمصرف كما حدد مواعيد عملها ضمنياً في مادة 34، ولكن لم يصر على وجود فروع مادية اجبارية رغم الإشارات العديدة لفروع المصرف المجاز.

صدر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 بهدف متابعة استخدام النظام المالي وغيرها من الأصول الممكنة للاستخدام في إلحاق أضرار بأمن الدولة. شمل هذا القانون إجراءات العناية الواجبة الخاصة بعمليات المصرفية ونقل الأموال، كما شجع مرة أخرى على استخدام التكنولوجيا في العمليات المصرفية لسهولة مراجعتها وتحليل البيانات لأغراض قانونية. ومع ذلك، لم تنضج الإجراءات الإلكترونية واستخدام التقنيات لإتمام الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، رغم وجود مكاتب في كل مصرف ومؤسسة مالية، وتأسيس مجلس مكافحة غسل الأموال برئاسة محافظ البنك المركزي بموجب هذا القانون. وهناك فقرة تشير ضمنياً إلى المصارف

الافتراضية كمصارف لا تمتلك وجوداً مادياً على الأرض، والتي يمكن أن يتم تفسيرها بشكل سيء لتشمل المصارف الافتراضية التي تعمل عبر الإنترنت.

بدأت رحلة الدفع الإلكتروني على نطاق واسع مع بداية الشراكة بين مصرفي الرافدين والرشيد مع الشركة العالمية للبطاقة الذكية. ابتكرت هذه الشركة استخدام البصمة بدلاً من الرمز الرقمي في بطاقاتها، وتم إصدار أولى البطاقات في عام 2009 للمتقاعدين في العراق بطريقة مبتكرة من خلال المنافذ بدلاً من أجهزة الدفع الآلي التي لم تكن مهيأة في العراق آنذاك. قبل صدور أول نظام للدفع بموجب القوانين التي تم ذكرها سابقاً.

صدر نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم 3 لسنة 2014، الذي نظم آلية تسجيل شركات الدفع الإلكتروني وتنظيم عملها وعمل وكلائها، وحدد مدة الرخصة بـ 5 سنوات فقط. لكن لم يكن واضحاً وبمستوى الطموح، حيث فشل النظام في دفع العجلة إلى الأمام منذ صدوره. اضطرت الحكومة والبنك إلى إصدار العديد من الاعمامات والتعليمات فيما بعد بشكل منشورات وكتب إلى المشغلين والمصارف والجمهور، مما أدى إلى ارتباك المشهد بشكل آخر.

التحقت الحكومة الحالية بالركب وشكلت عدة لجان لتفادي المشاكل التي تشهدها أنظمة الدفع الإلكتروني. في ضل تأخر العديد من المصارف، وخاصة الحكومية منها، في اعتماد أنظمة مصرفية شاملة. تم إصدار العديد من القرارات من مجلس الوزراء لتحديد سقوف وآليات الدفع وتسهيلات وحوافز لنشر ثقافة الدفع الإلكتروني، ولكن لا تزال النتائج ليست في مستوى الطموح بسبب وجود العديد من المشاكل الإدارية والرقابية والضريبية.

في الجانب التقني من عمليات الدفع، بادر بنك المركزي ببناء عدة أنظمة خاصة بالتسويات والتبادل الإلكتروني للأموال لتسهيل عمل المصارف والشركات في الدفع الإلكتروني، منها:

- نظام التسوية الإجمالية الآنية.
- نظام مقاصة الصكوك الإلكتروني.
- نظام المقاصة الداخلي.
- نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية.

- البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة.

كما عمل البنك أيضاً مع جهة استشارية وأصدر تعليمات خاصة بحوكمة الأنظمة الإلكترونية وحماية المعلومات الخاصة بالبنية التحتية المالية والمصرفية. وأصبح يتابع عمليات الامتثال والتدقيق بموجب هذه التعليمات، مما زاد من رصانة الأنظمة المستخدمة وحوكمة أمن المعلومات والخدمات الإلكترونية لتكون أكثر اماناً وبناء ثقة لدى الجمهور للاعتماد على هذه الأنظمة.

لم تمنع التشريعات والقوانين والتعليمات التي تم ذكرها استحداث مصارف حديثة أو افتراضية أو عاملة على الإنترنت بشكل كلي، بل أصبح بعض مزودي خدمات الدفع الإلكتروني يتصرفون بطريقة مشابهة لمصارف مثل هذه. تم ترخيص «مصرف العراق الاول» كأول مصرف يعتمد الإنترنت والشبكة العنكبوتية كبيئة أساسية للعمل رغم وجود مكاتب له في أربيل وبغداد.

التوصيات

تحتاج البيئة المصرفية في العراق على عمل دؤوب ومستمر لتولي مسؤولية تمويل ودعم التنمية الحقيقية في العراق وخاصة مشاريع البنية التحتية وتحسين بيئة الاعمال وتنشيط العمليات الائتمانية لتسهيل حياة المواطنين والتجار على حد سواء. لذا حسب ما جاء في هذه الدراسة وفهم هذا القطاع الحيوي والمهم في العراق وتوسعة الشمول المالي نقترح بعض الخطوات:

- إعادة النظر في نظام المدفوعات رقم 3، ليجمع كل ما تم إصداره لاحقاً، ليكون أكثر وضوحاً واستقراراً، ليشجع المستثمرين والمشغلين والمستخدمين للتحول نحو الدفع الإلكتروني.

- تشجيع المصارف ودفع المصارف الكلاسيكية لاستكمال الأنظمة المصرفية الخاصة بها لزيادة التكاملية بينها وبين أنظمة الدفع.

- تقليل الكلف والتعقيدات وتبسيط الإجراءات الخاصة بمشغلي ومستخدمي الأنظمة وخاصة تبسيط اجراءات عملية تسجيل التجار والمستخدمين المعروفة بإجراءات «اعرف زبونك» وتشغيل نظام مركزي الكتروني خاص بها.

- بناء نظام تدقيق وتحليل المدفوعات الإلكترونية لتقليل من تعقيدات إجراءات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال.

- تقليل الأجور الخاصة باستخدام المقسم الوطني والخدمات المقدمة من البنك المركزي ولو على سبيل مؤقت كآلية تشجيعية مؤقتة للتجار ومشغلي الأنظمة.
- بناء بيئة تجريبية اسوة بالدول التي تم ذكرها لتشجيع الإبداع والابتكار في بناء خدمات جديدة.

المراجع:

1. Stoughton, N., & Zechner, J. (2007). Optimal Capital Allocation Using RAROC and EVA. Journal of Financial Intermediation, 16(3), 312-342.
2. Fernandes, B., Ferreira, F., & Raposo, M. (2013). Drivers to firm innovation and their effects on performance: An international comparison. International Entrepreneurship and Management Journal, 9(4), 557-580.
3. Bátiz-Lazo, B., & Wood, D. (2002). An historical appraisal of information technology in commercial banking. Electronic Markets, 12(3), 192-205.
4. Crosman, P. (2015). Why Banks Are Testing Bitcoin's Blockchain (Without Bitcoin). American Banker, 1(9), 10-12.
5. Kahn, C. M. (2016). Bancassurance: A valuable tool for facilitating financial inclusion. Chicago Fed Letter, (Uncertain), 1-5.
6. Deloitte. (2021). The rise of challenger banks: Digitally disrupting the banking industry.
7. Financial Times. (2022). Virtual banks: Navigating the challenges of digital transformation.
8. KPMG. (2020). Digital-only banks: Redefining banking in a digital-first world.
9. Financial Times. (2022). "Regulatory challenges in the era of digital banking."
10. MAS Singapore. "Digital Banking License."

11. Hong Kong Monetary Authority. "Virtual Banks in Hong Kong."

12. European Banking Authority. "Regulatory Technical Standards under PSD2."

13. Dubai International Financial Centre (DIFC). "Innovation Testing License."

14. Dubai Financial Services Authority (DFSA). "Fintech in the DIFC."

15. Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA). "Fintech Initiatives."

16. www.cbi.iq

مزيد من المراجع حول هذا الموضوع:

- Lipsman, A. (2019). Neo banking: How digital solutions offer to bank the unbanked. Journal of Finance, 13(1), 1-7.
- Morillas, A. (2018). Regulation and risk-taking: Evidence from the adoption of the blockchain technology in the banking sector. Journal of Technological and Digital Innovation, 20(4), 278-286.
- Grigore, L., Moisescu, I., & Marinescu, P. (2016). Managing operations in the neo-banking sector. A case study approach. Banking Operations Journal, 10(3), 65-78.
- Shkodina, I., Sudzilovskyi, O., & Lyulyov, O. (2019). Classical banking vs. E-banking: Comparative characteristics and tendencies of development. Economic Annals-XXI, 176(1-2), 38-42.
- Gupta, V. (2020). Impact of neo banks on traditional banking: A conceptual study. International Journal of Financial Management,

3(2), 1-23.

- Gerding, E.F. (2020). New Frontiers in Fintech: Exploring the Possibilities of AI, Blockchain, and beyond. Journal of Blockchain and Fintech Studies, 1(1), 59-79.
- Laukkonen, J. (2017). Neo Banks and Future of Digital Banking – What's in Store? Journal of Banking Technologies, 18(1), 22-35.
- Moreira, F., & Rocha, A. (2020). Privacy and Personal Data Protection in Mobile Banking in Portugal: An analysis of the bankers' perspective. Information Systems Frontiers, 22(1), 105-119.
- Zetzsche, D., Buckley, R., Arner, D., & Barberis, N. (2018). From FinTech to TechFin: The regulatory challenges of data-driven finance. New York University Journal of Law and Business, 14(2), 393-443.
- Dupas, P., Karlan, D., Robinson, J., & Ubfal, D. (2018). Banking the unbanked? Evidence from three countries. American Economic Association, 8(2), 257-297.
- Cormode, G., Yue, W., & Srivastava, D. (2011). Does your profile picture tell a story? Visual cues can significantly change online social network behavior. Social Networks, 33(4), 311-320.

تتعامل الأوراق المذكورة مع مجالات مثل دور المصارف الجديدة في جهود التضمين المالي، والتحديات التنظيمية، والردود التنافسية من المصارف التقليدية، وآفاق جديدة في التكنولوجيا المالية، بين أمور أخرى.